الأمم المتحدة

A/60/552

الجمعية العامة

Distr.: General
10 November 2005
Arabic
Original: English

الدورة الستون

البندان ١٢ و٣٢ من جدول الأعمال

منع نشوب الصراعات المسلحة

استعراض شامل لكامل مسألة عمليات حفظ السلام من جميع نواحي هذه العمليات

رسالة مؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم القرار الصادر عن برلمان جورجيا ، المؤرخ ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، والمتعلق بالحالة الراهنة في منطقتي الصراع الواقعتين في إقليم جورجيا والعمليات الجارية لإحلال السلام (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة، في إطار البندين ١٢ و٣٢ من جدول الأعمال.

(توقيع) ريفاز **أداميا**
السفير والممثل الدائم

111105 111105 05-59906 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجورجيا لدى الأمم المتحدة

قرار صادر عن برلمان جورجيا

بشأن الحالة الراهنة في منطقتي الصراع الواقعتين في إقليم جورجيا والعمليات الجارية لإحلال السلام

يعرب برلمان جورجيا عن إدانته للتطورات التي نشأت مؤخرا في منطقتي الصراع الواقعتين في إقليم جورجيا (أبخازيا ومنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي).

فالجهود التي بذلها حتى الآن الجانب الجورجي، والمجتمع الدولي، لتكثيف عملية تسوية الصراع من خلال القواعد والمبادئ الديمقراطية المعترف بها دوليا، لم يسفر أي منها عن أي نتائج ملموسة. وفضلا عن ذلك، تواصل الحكومتان القائمتان بفعل الواقع في المنطقتين المذكورتين اتباع سياسة تقوم على المواجهة الصريحة، وتضربان بمبادئ القانون الدولي عرض الحائط، وتعمدان إلى إرساء نظم إجرامية، بدلا من السير في طريق التعاون البناء.

فقد أرسيت على أراضي أبخازيا ومنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، نظم ديكتاتورية تعتمد على النظام العشائري، وتهدف إلى تعزيز السلطة الشخصية للصفوة الحاكمة وجني الأموال غير المشروعة.

ويمكن في ظل هاتين الحكومتين الإجراميتين القائمتين على النظام العشائري في هاتين المنطقتين أن نشهد أعمال خطف واسعة النطاق للمدنيين، ومن بينهم الأطفال، وأعمال قتل وأنشطة تضطلع بها العصابات الإجرامية دون هوادة وغارات وأعمال سرقة موجهة ضد السكان المدنيين، كما يمكن أن يجري تشكيل جماعات إرهابية وهدامة وتزويدها بالدعم، بمساعدة خدمات الأمن الخاصة الروسية، وتزييف العملة، ونقل المخدرات، والاتجار بالأسلحة والأشخاص، والتهريب، ومصادرة الأصول المملوكة أصلا للاجئين، وإنكار الحق في تلقي التعليم بالمدارس باللغة الأصلية وحق المشردين داخليا واللاجئين في العودة إلى ديارهم. وليس هذا سوى سجل غير واف لعواقب الأنشطة التي يضطلع بها هذان النظامان.

وفضلا عن ذلك، واصل هذان النظامان الانفصاليان محاولاتهما لإضفاء الشرعية على نتائج أعمال التطهير العرقي التي أكدت وجودها مؤتمرات القمة التي عقدتها منظمة الأمن

والتعاون في أوروبا في بودابست وليشبونه واسطنبول، وكان من آخر أمثلة تلك الأعمال عمليات المصادرة الجماعية لمنازل السكان الجورجيين الذين تم نفيهم عنوة.

ومن الواضح أن تلك الأعمال الآنفة الذكر لا علاقة لها بحماية الحقوق العرقية للسكان الذين يعيشون الآن على أراضي أبخازيا ومنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي. ويشكل هذان النظامان الديكتاتوريان الإجراميان القائمان حاليا خطرا يهدد الجميع، بمن فيهم أولئك الذين يدعي هذان النظامان أنهما يحاولان حمايتهم. ويكفي في هذا الصدد الإشارة إلى السياسة القمعية التي تتبعها هاتان الحكومتان الانفصاليتان ضد مواطني أبخازيا وأوسيتيا الذين يحاولون السير قدما على طريق الدبلوماسية العامة وبناء الثقة. ومن بين الذين يتعرضون للعقاب والاعتقال أطفال قصّر ''جريرتهم'' الوحيدة هي مجرد التعرف على أطفال جورجيين.

وبسبب الفراغ الإعلامي القائم والقمع والدعاية المعادية لجورجيا، تنعدم الفرصة أمام السكان المحليين في كلا المنطقتين لتلقي وتقييم المعلومات المتعلقة بمبادرات السلام المقترحة حالية من جانب الحكومة المركزية في جورجيا.

ويجري على أراضي أبخازيا ومنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي انتهاك حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة ليس فقط بالمشردين داخليا وإنما أيضا ببقية السكان. وتسعى الحكومتان الانفصاليتان، في استغلال للمسائل المتعلقة بالأصول العرقية، إلى احتكار عملية تسوية الصراع، بما يخدم مصالحهما العشائرية ويخل بالمصالح الأساسية للسكان التابعين لهما.

ومن هنا ينشأ التساؤل عن ماهية ومصدر الدعم الذي يمكّن هذين النظامين الانفصاليين من تجاهل موقف المنظمات الدولية الجديرة بالاحترام، وانتهاك قواعد القانون الدولي ومبادئه الأساسية.

ومن دواعي الأسف أن الرد على هذا التساؤل يشير دون لبس إلى الدور الذي يؤديه الاتحاد الروسي في إشعال فتيل هذه الصراعات والإبقاء على جذوتها مشتعلة، على الرغم من أن ذلك البلد يتحمل رسميا مسؤولية كبيرة بصفته ميسرا لعملية تسوية الصراع.

فروسيا عضو في فريق أصدقاء الأمين العام للأمم المتحدة الذي يتولى العمل في المسائل المتعلقة بأبخازيا، جورجيا، كما أنها من الجهات التنفيذية لبعثة السلام في أبخازيا التي ترعاها رابطة الدول المستقلة، وهي رئيسة لجنة الرصد الرباعية لمنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، وعضو في بعثة السلام وأحد المشاركين في جميع الاتفاقات المتعلقة بالصراع.

والغرض من هذه المهام هو تكليف الاتحاد الروسي بالتزامات ومسؤوليات محددة في إطار المجتمع الدولي. بيد أن الاتحاد الروسي لا يفعل شيئا لتعزيز عملية تسوية الصراع في إقليم جورجيا، بل يفعل ما هو عكس ذلك. فالخطوات التي يتخذها الاتحاد الروسي حاليا تعزز من النظامين الانفصاليين المذكورين ومن عملية الضم الفعلي لجزء من الأراضي الجورجية. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- على الرغم من الاحتجاجات العديدة الموجهة من حكومة جورجيا ومن الموقف الرافض الصريح الذي تتخذه المنظمات الدولية، تواصل الحكومة المركزية لروسيا، في انتهاك لجميع القواعد الدولية، منح الجنسية الروسية بأعداد كبيرة للسكان المتبقين في منطقتي الصراع من خلال إجراءات إدارية مبسطة؛

- كما قامت الحكومة المركزية لروسيا، بموجب إجراء اتخذته من جانب واحد، على الرغم من الاحتجاجات العديدة الموجهة من حكومة جورجيا ومن الموقف الرافض الصريح الذي تتخذه المنظمات الدولية، بوضع نظام لمنح التأشيرات لسكان منطقتي الصراع يختلف عن ذلك المتبع إزاء بقية الأراضي الجورجية (وهو نظام يسمح في الواقع بالدخول دون تأشيرة).

- يجري، في انتهاك لمبادئ القانون الدولي والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار رابطة الدول المستقلة والتشريعات الجورجية، تعيين مواطنين من روسيا في مناصب رفيعة المستوى (وهي مناصب رئيس الوزراء ووزيري الدفاع وإنفاذ القانون وقادة الوحدات العسكرية، وما إلى ذلك) في تسخينفالي وسوخومي، ويواصل هؤلاء الأفراد العمل في الوقت نفسه في مجالي إنفاذ القانون وخدمات الأمن الخاصة في الاتحاد الروسي؛

- تضطلع وفود مختلفة رفيعة المستوى من الاتحاد الروسي، بما في ذلك وفود اتحادية، بزيارات متكررة لسوخومي وتسخينفالي، كما تقوم بإبرام اتفاقات ومعاهدات، وبدء مشاريع ذات أهمية سياسية بالغة (من قبيل اتفاق سكك حديد موسكو – سوخومي)، وذلك دون استشارة الحكومة الجورجية أو التفاوض معها.

ومن الأمور التي أثارت السخط بصفة خاصة الاستعراض العسكري الذي كُرس للاحتفال بما يسمى ''يوم الاستقلال'' في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ في تسخينفالي، والذي تم في أثنائه استعراض كمية كبيرة من المعدات العسكرية. فمجرد وجود هذه المعدات يعد انتهاكا لكل من اتفاق سوتشي المبرم في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، والوثيقة المتعلقة بالتجريد من السلاح الموقعة في سوتشي في عام ٢٠٠٤، وتلتزم روسيا بهذين الصكين

بصفتها ضامنا لهما. ويوجه هذا الاستعراض رسالة صفيقة واضحة ليس فقط ضد الحكومة الجورجية، وإنما أيضا ضد المنظمات الدولية المشاركة في تسوية الصراع وفي عملية التجريد من السلاح في المنطقة.

ويطالب برلمان جورجيا بالحصول على رد على السؤال التالي: من أين وكيف جاءت قطع عديدة من المعدات العسكرية الروسية الثقيلة الجديدة إلى أراضي منطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي التي لا تتاخم حدودها الإدارية بأكملها أي منطقة سوى بقية أجزاء جورجيا، والاتحاد الروسي؟ من الواضح أنها لم تأت من الجانب الجورجي. فهذه المعدات، فضلا عن المناورات العسكرية المتكررة، إنما هي جزء واضح من سباق التسلح الخفي الذي يضطلع به الاتحاد الروسي في مناطق الصراع في جورجيا. ولا تخفى هذه العملية على أحد حتى أن محطات التلفزيون الروسية كثيرا ما تقوم بتغطيتها. ويبين ذلك الاستعراض الذي جرى في تسخينفالي مرة أخرى السبب في معارضة الحكومة الروسية لمطالبة الحكومة الجورجية بأن يفرض المجتمع الدولي سيطرته على نفق روكي الذي يربط الاتحاد الروسي بمنطقة تسخينفالي. وتثبت هذه الأحداث مجددا أن قوات حفظ السلام الروسية المنتشرة في المنطقة، سواء من حيث شكلها أو أيديولوجيتها، لا تخدم أغراض حل الصراع أو تجريد المنطقة من السلاح.

ويمكّن الدعم السياسي والعسكري الحكومتين الانفصاليتين المذكورتين من تجاهل موقف المجتمع الدولي والاستمرار في إعاقة عملية السلام. ومن الواضح أن الاتحاد الروسي ليست لديه الإرادة السياسية الكفيلة بتعزيز عملية تسوية الصراع الدائر في إقليم جورجيا.

ومن ثم، يعلن برلمان جورجيا ما يلي:

ينبغي وضع نهاية لوجود ''مناطق خالية'' من الديمقراطية وجيوب إجرامية وأنظمة ديكتاتورية، ولانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية في إقليم جورجيا.

ويرى برلمان جورجيا أنه من الضروري أن يجري إحراز تقدم سريع في عملية التسوية السياسية السلمية للصراعات القائمة في إقليم جورجيا.

ويؤكد برلمان جورجيا مجددا أن كامل الحقوق والحريات ستكفل في جورجيا الموحدة لكل مواطن من مواطني أبخازيا وأوسيتيا، وسيجري توفير جميع الشروط اللازمة لحماية هويتهم والتنمية الخاصة بهم.

ولا يزال الأمل يراود برلمان جورجيا في أن تتمكن حكومة الاتحاد الروسي من التخلص من التراث القائم على القوالب النمطية السياسية الإمبريالية، وأن تؤدي دورا نشطا

في التسوية السلمية للصراعات، فتثبت بذلك أن الاتحاد الروسي لديه الإرادة اللازمة لأن يكون شريكا له قيمته في المجتمع الديمقراطي.

وفي ضوء ما تقدم، يقرر برلمان جورجيا ما يلي:

١ - أن يكون تقييمه سلبيا للغاية فيما يتعلق بالأنشطة التي تضطلع بها قوات حفظ السلام الموفدة إلى أبخازيا ومنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، وبمستوى وفائها بالولاية الحالية؛

٢ - أن يوعز إلى حكومة جورجيا بأن تكثف المفاوضات مع الاتحاد الروسي والمنظمات الدولية والبلدان المعنية بشأن المسائل المتعلقة بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها قوات حفظ السلام الموجودة في منطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، وأن تقدم تقريرا إلى البرلمان في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٦ بشأن الحالة؛

٣ - أن يوعز إلى حكومة جورجيا بأن تكثف المفاوضات مع الاتحاد الروسي والمنظمات الدولية والبلدان المعنية بشأن المسائل المتعلقة بالوفاء بالالتزامات التي تعهدت بها قوات حفظ السلام الموجودة في أراضي أبخازيا، وأن تقدم تقريرا إلى البرلمان في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بشأن الحالة؛

٤ - أن يطالب برلمان جورجيا، إذا كان حكمه سلبيا على العمليات المنصوص عليها في الفقرة ٢، وإذا رأى أنه لم يحدث أي تقدم في هذا الصدد، بوقف عملية حفظ السلام على أراضي منطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي، وإنهاء اتفاقات الدولية المتصلة بذلك، وإلغاء الهياكل القائمة، اعتبارا من ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦؛

٥ - أن يطالب برلمان جورجيا، إذا كان حكمه سلبيا على العمليات المنصوص عليها في الفقرة ٣، وإذا رأى أنه لم يحدث أي تقدم في هذا الصدد، بوقف عملية حفظ السلام على أراضي أبخازيا، وإنهاء اتفاقات الدولية المتصلة بذلك، وإلغاء الهياكل القائمة، اعتبارا من ١٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦؛

٦ - أن يوعز إلى حكومة جورجيا بأن تتولى، في حالة تنفيذ ما جاء في الفقرتين ٤ و/أو ٥ من هذا القرار، مهمة اتخاذ التدابير المناسبة لانسحاب قوات حفظ السلام الروسية، وفقا لولايتها في هذا الصدد، والتعاون مع جميع المنظمات المعنية من أجل كفالة السلام والأمن في منطقتي الصراع؛

٧ - أن يوعز إلى وزارة خارجية جورجيا بأن تبلغ المنظمات الدولية والدول المعنية بقرار برلمان جورجيا، وأن تكثف العمل من أجل التماس الدعم اللازم لمبادرات السلام الخاصة بجورجيا وبدء عمليات جديدة لحفظ السلام؛

٨ - أن يوعز إلى وزارة الداخلية ومكتب المدعي العام في جورجيا بمحاكمة المواطنين الأجانب المقيمين بصورة غير قانونية في إقليم جورجيا، ويشغلون مناصب سياسية أو إدارية أو مناصب أخرى في الحكومتين القائمتين بحكم الواقع في أبخازيا ومنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي؛

٩ - أن يوعز إلى حكومة جورجيا بأن تقدم بحلول ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ خارطة طريق تفصيلية لتنفيذ خطة السلام المتعلقة بتسوية الصراع في جنوب أوسيتيا، التي وضعها رئيس جورجيا، مع إيلاء الاعتبار الواجب للجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية والتعليمية والثقافية وغير ذلك من جوانب؛

١٠ - أن يوعز إلى حكومة جورجيا أن تقدم بحلول ١ أيار/مايو ٢٠٠٦ خارطة طريق تفصيلية لتنفيذ خطة السلام المتعلقة بتسوية الصراع في أبخازيا؛

١١ - أن يشرع برلمان جورجيا في مشاورات مع المنظمات الدولية والدول المعنية وأعضاء المجتمع المدني في أبخازيا ومنطقة جنوب أوسيتيا السابقة المتمتعة بالاستقلال الذاتي والخبراء الدوليين لوضع واعتماد تعديلات على الدستور في هذا الصدد، إلى جانب وضع واعتماد قوانين أخرى، من بينها قانون لرد الحقوق.

(توقيع) نينو **بورجانتزي**
رئيسة برلمان جورجيا
تبليسي

١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥